

المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي ٢٢-٢٤ مارس ٢٠١٦ م

أزمة المياه في الضفة الغربية- (٢٠١٥)

يوسف أبو مايلة

أستاذ علوم المياه والبيئة - جامعة الأزهر - غزة - فلسطين

المخلص :

يتناول البحث أزمة المياه في الضفة الغربية المحتلة، ويعرض تفاصيل لمصادر المياه المتعددة (الأمطار، المياه الجوفية والسطحية)، كما يتناول كميات المياه الجوفية التي يتم استخراجها من الأحواض الرئيسية سنوياً، كما يدرس الأبعاد والخلفية السياسية والدبلوماسية للمياه، وأثار الاستيطان والجدار العازل وسرقة المياه، فالبحث يلقي الضوء على بعض المخاطر التي تهدد مصادر المياه ممثلة باستنزاف وتلوث المياه والبعد المناخي، ومن نتائج البحث دراسة لآفاق المستقبل ممثلة بفحص عدة سيناريوهات، ثم يخلص البحث لاعتبار الحقوق المائية الفلسطينية قضية سياسية تتعلق بالسيادة الوطنية على الأرض والموارد .

الاستغلال الأمثل للموارد المائية في مصر : حالة رفع وإزالة الترسبات في خزان السد العالي

عماد علبه - بريجيت يوربان - داليا فرغلي

كلية علوم الاستدامة - معهد البيئة - شعبة تغيير المناظر الطبيعية - جامعة ليوفانا

نيبورج - ألمانيا

(معلق)

الملخص :

يركز العلماء المصريون في الآونة الأخيرة وبشكل خاص بمجال الإدارة المستدامة لموارد المياه والأراضي. وظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدلات التبخر، ومن ثم إلى كميات أقل من المياه المتاحة في خزان السد العالي (HADR)، وتتوقع وزارة الموارد المائية والري بمصر أن يزيد معدل التبخر، بالمقارنة بمتوسطات معدلات التبخر السنوي للسنوات الـ ٣٠ الماضية، أن تكون أعلى ما يقرب من ٣٪ إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٠.

ومنذ بناء السد العالي أي أكثر من خمسين عاماً مضت، كانت كميات الرواسب تمثل مشكلة هائلة. وقد تم إيداع ٦,٦ مليار متر مكعب (BCM) من الرواسب في HADR خلال هذه الفترة. وقد أثارت هذه الرواسب مستويات قاع البحيرة وكذلك أدى إلى ارتفاع منسوب المياه ومساحة سطح أكبر، وفي المقابل، انخفضت القدرة التخزينية للـ HADR وارتفع معدل التبخر.

وقد كان الهدف من هذه الورقة هي دراسة تأثير خفض قاع البحيرة عن طريق إزالة الرواسب من HADR مع التركيز على ظاهرة التبخر. والتي بواسطتها يمكن إجراء التعديلات المناسبة وتقييم النتائج المترتبة على إزالة الرواسب.

وأظهرت الدراسة أن إزالة هذه الرواسب من HADR وتقليل التبخر بحوالي ١,١ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل ٦,٥٪ من إجمالي المتوقع التبخر.